

الفكر اللغوي والقيود الاجتماعية أو المتغيرات الاجتماعية

حاول علماء اللغة الاجتماعي، خاصة من الأمريكيين، أمثال: لابوف وفيشمان وشار فارغون إحداث تطورات على هذا العلم من خلال ربط الممارسات الاجتماعية بالممارسات اللغوية، فرأى فيشمان إن علم اللغويات الاجتماعية يبحث التفاعل بين جانبي السلوك الإنساني - جانب استعمال اللغة، وجانب التنظيم الاجتماعي للسلوك الفردي والجماعي.

وصرح لابوف بأنه لا توجد دراسة قيمة ودقيقة للغة دون الأخذ بنظر الاعتبار دراسة البيئة الاجتماعية للمتكلمين بتلك اللغة، وهو هنا يربط طرق الكلام مع المتغيرات أو القيود الاجتماعية، التي منها الطبقة الاجتماعية، والجنس، والسن، والمكان، والزمان، والعرق، والدين، والمواقف أو السياقات الاجتماعية، وظروف الاتصال... ونحو ذلك، وقد هدف لابوف من وراء ذلك إلى إعادة ادماج دراسة اللغة في سياقاتها الاجتماعية، وهذا يعني تركيز الدراسات اللغوية على المواقف المشتركة في الجماعة اللسانية.

والمقصود بالجماعة اللسانية كما يذهب إلى ذلك هيدسون، هو مصطلح يُستخدم للدلالة على جماعة تُعرف على أساس استعمال اللغة، وحرص جوف دوبرا على توضيح هذا المصطلح بأنه عبارة عن مجموعة انسانية تستخدم الرموز اللغوية نفسها، التي تتم في ضوئها عملية التواصل بينهم، وهذه المجموعة اللغوية تقسم إلى مجموعة أحادية اللغة، ومجموعة متعددة اللغات، وبهذا تصنف إلى:-

(أ) مجموعة لغوية متجانسة: هي تلك المجموعة التي يتشارك أفرادها موارد اللغة والاستعمالات اللغوية.

(ب) مجموعة لغوية غير متجانسة: التي تتشكل من عدد من المجموعات التي تتميز كل منها بسلوكيات لغوية تنفرد بها عن غيرها، فشكل اللغة التي يستخدمها أعضاء

هذه المجموعات يميل إلى التعدد في: الصوت، والتركيب، والمعجم، وهذه الاختلافات تعود في الأصل إلى مقومات بيئية وتكوينات ثقافية حتى أن المجموعة اللسانية الواحدة نجدها منقسمة إلى جماعات لغوية فرعية متعددة.

ونعود إلى لابوف لنجده أنه ميّز الجماعة اللغوية بأنها لا تُعرّف على أساس الاتفاق الملحوظ في استعمال العناصر اللغوية نفسها فقط، بل هناك فضلاً عن ذلك معايير مشتركة في الانماط العننية للسلوك التقويمي اللغوي.

وهذا يعني استحالة وجود جماعة لغوية لها نفس الاتفاق أو الاتجاه الموحد والانسجام التام في تعاطي استعمال اللغة، خاصة في الكلام الشفاهة، لأنّ هناك اختلافات وتنوعات فردية فيها، وعلى هذا الأساس رأى لابوف أنّ المجموعة اللغوية أو اللسانية هي مجموعة من المتغيرات السلوكية في اللغة. التي تخلق توأماً في هذه المجموعة، وقد سمى لابوف ذلك بعلم اللغة الاجتماعي التبايني أو التنوعي وحصره بمعنى: علم اللغة التي تأخذ في تصوره عدم تجانس اللغة، بسبب التغيرات أو القيود الاجتماعية التي تطرح بظلالها على اللغة فتغير باستعمالات هذه اللغة.

وهكذا حصر لابوف علم اللغويات الاجتماعية بالاهتمام باللغة داخل مجتمع لغوي معين، فهو العلم الذي يأخذ في تصوره عدم تجانس اللغة ، بمعنى ان المجموعة اللغوية لا يمكنها أن تفرض تجانساً في البنى النحوية والتركيبية والمعجمية على أفرادها، بل استحالة وجود ذلك.

وهكذا اثبت لابوف صعوبة فصل اللغة عن المكون الاجتماعي، ومن هنا عدّ المؤسس الرئيس والحقيقي لعلم اللغويات الاجتماعية، كما كان دي سوسير الأب الروحي الحقيقي للسانيات العامة.

وقد حدد لابوف المتغيرات الاجتماعية ذات الأثر على اللغة أو التي تؤدي إلى متغيرات لغوية ب:-

١- **المتغير الزمني:** يشير هذا المتغير إلى التغير والتطور الذي يطال اللغة في تأريخها، وقد أُشير إلى هذا المتغير من قبل عند دي سوسير، وهذا المتغير يؤثر في شكل لغوي معين من (صوت، مورفيم، صيغة، معجم، بناء، تركيب) فيتغير استخدامه من جماعة المتكلمين، فلم يعد كما هو مستعمل في اللغة الأصل.

٢- **المتغير البيئي-الأقليمي:** أي تمييز اللغة وفقاً لمحورها الجغرافي من أجل تحديد الاستخدامات الناتجة عن ذلك، فكل إقليم له لغته أو لهجته الخاصة به، وله خصائصه اللغوية التي ينفرد بها، ولكن ليس بالضرورة أن تكون هذه الخصائص اللغوية متقاربة أو متباعدة في الاستعمال اللغوي، وإنما ذلك يوعز إلى المتغيرات المتفرعة عن اللغة المعيارية.

٣- **المتغير الاجتماعي:** هذا المتغير متعلق بالهيكل الاجتماعية أو الخصائص الديموغرافية لدى مجموعات أو فئات مجتمعية معينة، فمثلاً هو يهتم بالتنوع المنظم في الخصائص الديموغرافية التي تعتمد على الجنس (ذكر أم أنثى)، والفئات العمرية، والعرق والديانة والمذهب، فكل نوع له لغته الخاصة به، ولهذا يُقال أنّ اللغة بأهلها من حيث الاستعمال في المناحي الصوتية والتركيبية والدلالية فللذكر بنمط لغوي يتباين مع نمط الأنثى، وهكذا مع الطبقات العمرية : الطفولة والشباب والشيخوخة.

فضلاً عن ذلك هناك تسلسل طبقي- اجتماعي، يؤدي إلى متغيرات في استعمال الجماعات للغة، فلكل طبقة اجتماعية-تصاعدياً أو تنازلياً استعمالها اللغوي الخاص بها، وهذا يعني أنّ اللغات الاجتماعية لا تنشأ من تلقاء نفسها، بل تُبتدع بالتواضع والاتفاق بين أفراد الطبقات.

٤- **المتغير المهني:** وهو النشاط الحرفي أو المهني للإفراد الذي تختلف في ضوءه الألفاظ والتراكيب بحسب ما تتعاطى الجماعة اللغوية معه، فقد نظر إلى أنّ الألفاظ السهلة اليسيرة في الفهم والخفيفة في النطق غالباً ما تتواجد في الأعمال والمهن اليسيرة (الشعبية).

وإنّ التأنق اللفظي والحبك الدلالي غالباً ما يكون مسائراً لجماعات المهن غير التقليدية كالصحافة والمحاماة والطب والأدب والشرائح المثقفة في المجتمع. وقد دعا العالم اللغوي هاريس إلى دراسة أثر النشاط الاجتماعي في الأسلوب اللغوي على وفق النشاطات المهنية. ورأى مالمينوفسكي أنّ اللغة ضرب من العمل، فإنّ مواقف العمل هي التي تسبب تنوعاً في النشاط اللغوي.

٥- **المتغير الفردي:** كل فرد يمتلك استعمالاً لغوياً خاصاً به، ومن المحال تشابه اثنين في هذا الاستعمال، بل أنّ الفرد الواحد غالباً ما يغير استعمالته اللغوية سواء النطقية أو التركيبية أو اللفظية أو الدلالية، وهذا يعود إلى قطبية الانتاج والاستقبال عنده، إذ يعتمد ذلك على حالته النفسية ومكانته الاجتماعية، وتاريخه الخاص به، والظرف الكلامي.

إنّ الاستعمالات اللغوية ليس لها علاقة بعناصر عضوية أو بيولوجية للكائن الإنساني، فهي غير متوارثة من جيل إلى آخر بقدر ما هي سمات الشخصية الناطقة إذ لها علاقة بالعامل النفسي الذي يؤثر كثيراً في اختيارات المتكلم.

من هنا حدّد للغة مسارين هما:-

الأول: الحتمية اللغوية: فقال أنّ اللغة عبر استعمالاتها هي التي تحدد لنا الطريقة التي نفكر بها.

الثاني: النسبية اللغوية: بمعنى أنّ التقسيمات اللغوية المميزة لا تتناظر فيها اللغة مع لغة أُخرى، فعوالم اللغة مختلفة لاختلاف عوالم المجتمعات، فليس في العالم الواقعي الحقيقي لغتان متشابهتان إلى درجة عدّهما تمثيلاً لواقع اجتماعي واحد.

إنّ التنشئة الاجتماعية هي الوسيلة المثلى لقياس النشاط اللغوي لدى المجموعة اللغوية الواحدة، فالنماذج المجتمعية - كما تحدد قواعدها في الحياة- تحدد قواعدها في استعمال اللغة.